مين جو يتحدث عن الاقتصاد الآسيـ

مين جو هو المستشار الخاص لمدير عام صندوق النقد الدولي. وقد عمل حتى عهد قريب جدا نائبا لمحافظ بنك الصين المركزي، وقبل ذلك كانت له خبرة لأكثر من عقد في الأعمال المصرفية التجارية كمسؤول تنفيذي أول في بنك الصين.

وقد عقد لقاء معه ده–تشه ما، من إدارة العلاقات الخارجية في صندوق النقد الدولي، مباشرة بعد استلامه لمهام عمله في الصندوق، للحديث حول وضع آسيا في النظام العالمي الجديد، وحول قضايا اقتصادية عالمية، وعلاقات صندوق النقد الدولي مع المنطقة التي تحظى بالكفاءة اللازمة لقيادة العالم في الخروج من الأزمة.

وضع آسيا في الاقتصاد العالمي

التمويل والتنمية: كيف ترى مستقبل آسيا في الاقتصاد العالمي؟

جو: من الواضح أن آسيا تزداد أهمية أكثر فأكثر في الاقتصاد العالمي. وفي عام ٢٠٠٩، كان معدل نمو إجمالي الناتج المحلي في الولايات المتحدة –٢,٤٪، وفي أوروبا –٤,٨ ٪، ولكن النمو كان في الهند ٧,٣٪ وفي الصين ٨,٧٪. ويتحرك مركز النمو من الغرب إلى آسيا، خاصة آسيا الصاعدة. وأظن أن هذا النمط سيستمر على الأقل على مدى السنوات الخمس القادمة، مما سيغير الهيكل الاقتصادي العالمي برمته.

وثمة تغيير مهم آخر بالنسبة لآسيا هو دورها في التجارة العالمية. ولأن الأزمة بدأت في الاقتصادات المتقدمة، فإن تدفقات التجارة من آسيا للاقتصادات المتقدمة انخفضت بشكل حاد. وكرد فعل لذلك، زادت المنطقة من تدعيم تدفقات التجارة البينية. وإذا نظرنا للمستقبل، فإنني أعتقد أننا سنشهد تدفقات التجارة وهي تنمو بشكل حاد بين البلدان النامية والاقتصادات الصاعدة، وستصبح آسيا الصاعدة محورا لنمط تجاري عالمي جديد كامل.

ولأن آسيا الصاعدة تنمو نموا قويا، في حين تشهد الاقتصادات المتقدمة نموا ضعيفا بعض الشيء، فنحن نشهد تعافيا على مستويات متعددة وبسرعات متفاوتة. وعلاوة على ذلك، كانت الأوضاع المالية في آسيا الصاعدة أسلم، بينما تعاني الاقتصادات المتقدمة من صعوبات تتعلق بالمالية العامة. لذلك لنا أن نتوقع انتقال الأصول العالمية، مع استمرار آسيا في اجتذاب مزيد من رؤوس الأموال.

وعندما تجتمع هذه العناصر، سوف يتزايد اقتراب آسيا لتصبح محور الاقتصاد العالمي مستقبلا.

التمويل والتنمية: يبدو هذا تقييما متفائلا من جانبك. هل هناك أي تحديات كبيرة من حيث صنع السياسات الاقتصادية في المنطقة؟

جو: أنا متفائل إزاء مستقبل آسيا وآفاق نموها. ولكن هذا لا يعني أن كل شيء على ما يرام بالنسبة لآسيا. الحقيقة أن آسيا تواجه الكثير من التحديات. فتنبئنا الأزمة الأخيرة بأن آسيا ليست معزولة، لكنها في الواقع جزء من الاقتصاد والمال العالميين. أنت ترى كيف انكمشت التجارة في الربع الأول من عام ٢٠٠٩، وكم من رؤوس أموال هربت في الربع الأخير من عام ٢٠٠٨. وهذا الأمر يبين لآسيا أن أمامها أشياء كثيرة عليها أن تقوم بها.

أولا، تحتاج آسيا إلى إعادة التفكير في نموذج نموها، فهي لا تزال تتبنى نموذجا للنمو يحركه التصدير إلى حد كبير. ولكننا نحتاج إلى التقدم إلى الأمام نحو نموذج يحركه الاستهلاك المحلي مما يجعل النمو أكثر توازنا وقدرة على الاستمرار.

والمسألة الثانية هي إصلاح القطاع المالي. لقد علمتنا الأزمة أن قطاعا ماليا قويا– وهو الأمر الذي لا تزال آسيا تفتقر إليه – يكون له دور بالغ الأهمية في إدارة الاقتصاد الكلي. فعلى سبيل المثال، لا تمتلك آسيا سوق سندات عميقة، وهو أمر مهم قطعا من أجل التمويل طويل الأجل. وقد ظلت آسيا تعمل من أجل ذلك على مدى سنوات طويلة، ولكن لا يزال أمامها مهام أكثر ينبغي القيام بها.

ثالثا، تحتاج آسيا إلى التعامل مع تدفقات رأس المال العالمية. إذ يمثل فرط اندفاع تدفقات رأس المال نحو آسيا الصاعدة تحديات كبيرة أمام المنطقة، خاصة في عام ٢٠١٠، وعلى مدى السنوات القليلة القادمة. إن الاقتصادات الآسيوية تحتاج للتعامل مع هذه القضية بحرص شديد وأن ترسم سياسات مناسبة للوصول إلى حلول دائمة.

إذن، فمن ناحية أنا متفائل فيما يخص آفاق النمو في آسيا، ولكنني من ناحية أخرى، أرى أن آسيا تواجه العديد من التحديات.

ـــوي وأمور أخرى

وجهات نظر حول الأزمة

التمويل والتنمية: لا بد وأن خبرتك في القطاع الخاص وكذلك كأحد صناع السياسات، قد منحتك منظورا متميزا للأزمة المالية العالمية. فما أبرز سماتها من وجهة نظرك؟

جو: من خبرتي في القطاع الخاص أستطيع أن أؤكد لك أن حوكمة الشركات السليمة أمر بالغ الأهمية. فأي شركة، خاصة لو كانت شركة مالية، يجب أن يكون لديها شفافية. ويجب أن تكون لديها أنظمة جيدة لإدارة المخاطر. وبشكل خاص، يجب أن تكون لديها أهداف طويلة الأجل وليست قصيرة الأجل لاغتنام الأرباح. وبصفة خاصة في القطاع المالي، إذا كنت تقدم خدمات مالية، فإنك في الحقيقة تتحمل المسؤولية تجاه المجتمع برمته.

ومن وجهة نظر صانع السياسات، عليك أن تحافظ على التوازن بين الاقتصاد الحقيقي والقطاع المالي. إن ما شهدناه في نهاية عام ٢٠٠٧، هو أن القطاع المالي كان أكبر مما يجب، وكان يخدم ذاته وليس الاقتصاد الحقيقي، وهو ما كان في الحقيقة السبب في الأزمة المالية.

وإذا نظرنا إلى المستوى الكلي، أقول إن الإدارة التحوطية للاقتصاد الكلي صارت مسألة مهمة لكل الحكومات. ففي كل الأزمات تجد سيولة مفرطة. والدرس الكبير الذي يجب أن نتعلمه هو أنك تحتاج إلى إدارة تحوطية مضادة للاتجاهات الدورية على مستوى الاقتصاد الكلي لاتقاء هذا النوع من الأزمات في المستقبل.

تصحيح الاختلالات

التمويل والتنمية: كيف ينبغي أن تعمل البلدان معا لمعالجة مسألة الاختلالات العالمية؟

جو: هذه قضية محفوفة بالمصاعب. لقد ظلت الاختلالات تقلق الاقتصاد العالمي فترة من الزمن حتى الآن. وهناك أشكال كثيرة من الاختلال: على سبيل المثال هناك اختلال الحساب الجاري بين آسيا الصاعدة والاقتصادات المتقدمة، وبين البلدان المصدرة للنفط والاقتصادات المتقدمة. وتنشأ المشكلة الحقيقية عندما تصبح هذه الاختلالات كبيرة ومركزة ومستمرة. لقد شاهدنا على مدى السنوات الخمس الماضية بضع بلدان لديها فائض بشكل دائم، وبلدان أخرى لديها عجز بشكل دائم. فمنذ عشرين سنة مضت كانت البلدان الخمسة الكبرى مسؤولة عن ٢٢٪ من العجز في التجارة العالمية. أما اليوم فإن البلدان الخمسة الرئيسية مسؤولة عن ٧٦٪ من العجز الذي أصبح مركزا بصورة بالغة، وهو من بواعث القلق الحقيقية.

المشكلة الحقيقية عندما تصبح الاختلالات كبيرة ومركزة ومستمرة.

ومن الواضح أننا في حاجة إلى تعاون عالمي في هذه القضايا. وهناك عدة أشياء يجب القيام بها. فالبلدان التي لديها عجز تحتاج إلى خفض استهلاكها وزيادة ادخارها حتى تستطيع أن تخفض من استيرادها، كما ينبغي أن تعزز من صادراتها. والبلدان التي لديها فائض يجب أن تزيد من استهلاكها، وتقلل من صادراتها، وتزيد من استيرادها حتى تحقق التوازن.

ولكن إذا نظرت إلى الصورة الشاملة للاختلالات، فإن عليك أن تفكر في قضايا التكامل. إن العالم اليوم ليس متكافئا في التنمية، فكل بلد في مرحلة مختلفة، وله نقاط قوة مختلفة، وعمليات مختلفة، ومراحل مختلفة من الإنتاج. على سبيل المثال، أنت ترى أن معظم الاقتصادات المتقدمة تتجه نحو الخدمات، والاقتصادات الصاعدة تتجه نحو الصناعات التحويلية، مما يعكس جزئيا تقسيم العمل. ونحن نرى ذلك في الاختلال المستمر والمركز الذي يعد قضية الاقتصاد العالمي. وكلا الجانبين، تصحيح الاختلالات والتكامل من شأنهما أن يجعلا العالم أكثر إنتاجية وأكثر قدرة على الاستمرار، ويجب أن يقوم صندوق النقد الدولي بدور محوري في هذه العملية. ■

صندوق النقد الدولي في آسيا

التمويل والتنمية: ما هو رأيك في دور صندوق النقد الدولي في آسيا؟

جو: إن لآسيا دورا مهما في صندوق النقد الدولي، كما أن لصندوق النقد الدولي أيضا دورا مهما في آسيا. وأنا أظن أن الجانبين يعملان بشكل وثيق وجيد جدا.

لصندوق النقد الدولي دور في آسيا من خلال ثلاث قنوات:

- الرقابة: من خلال مشاورات المادة الرابعة مع البلدان الأعضاء، ومن خلال برنامج تقييم القطاع المالي. فمن خلال الرقابة نحاول تقييم الأوضاع المالية والاقتصادية المحلية، وإسداء المشورة للحكومات المحلية والمساعدة في بناء القدرة على النمو، ونوفر أيضا السيولة لعدد قليل من البلدان بوصفنا الملاذ الأخير للإقراض.
- بناء القدرات: تتسم آسيا بالتنوع، واحتياجات بلدانها مختلفة جدا. ويقدم صندوق النقد الدولي مساعدة فنية – حول الإدارة الاحترازية للاقتصاد الكلي، ونماذج النمو، وهيكل استعادة التوازن، والسياسة الضريبية، وذلك لمساعدة الحكومات على التعامل مع التحديات الصعبة التي تواجهها.
- التدريب والمعرفة: لدى صندوق النقد الدولي مراكز تدريب في الصين والهند وماليزيا وسنغافورة، وهو يقدم دورات تدريب عديدة لصناع السياسات في المنطقة، لمساعدة البلدان على تعزيز قدراتها.

ويمتلك صندوق النقد الدولي معرفة ثرية بالوضع الاقتصادي والقطاع المالي على مستوى العالم. كما يصدر تقارير «آفاق الاقتصاد العالمي» و «تقرير الاستقرار المالي العالمي» و«آفاق الاقتصاد الإقليمي: آسيا والمحيط الهادئ» وأبحاثا أخرى كثيرة. وتساعد هذه التقارير الاقتصادات في المنطقة على فهم بقية العالم وعلى أن تصبح جزءا من عملية صنع السياسات. وهناك المزيد مما يمكن لصندوق النقد الدولي أن يقوم به في المنطقة. لذلك فهو في حاجة إلى التوسع في دراسة آسيا بدرجة أكبر ليعزز علاقاته بالمنطقة.

التمويل والتنمية: كيف ينبغي من وجهة نظرك أن ينعكس الدور الأكبر لآسيا والصين في الاقتصاد العالمي على صندوق النقد الدولي؟

جو: إن الإجابة الأولى لأغلب الناس ستكون هي إصلاح نظام الحصص والتصويت وهو ما يجري حاليا لكي يعكس الدور المتنامي لآسيا والصين. ومن الملائم إعطاء آسيا والصين وضعا أكبر داخل المؤسسة. ولكن الأهم من ذلك هو أن يفهم صندوق النقد الدولي آسيا والصين بشكل أفضل وأن ينقل تجربتهما إلى بقية العالم.

فلماذا حققت آسيا كل هذا النجاح؟ إن لآسيا تجارب وقصصا خاصة بها. وهناك دور يجب أن يضطلع به صندوق النقد الدولي لنقل هذه التجربة إلى اقتصادات صاعدة أخرى، وربما إلى اقتصادات متقدمة أخرى أيضا. كما أنه يستطيع، بل ينبغي أن ينقل آسيا والصين إلى الساحة العالمية وأن يطلب إليهما المشاركة في عملية صنع السياسات العالمية.